الأمم المتحدة

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الحادية والستون

الجلسة **٥٤١٧**

الجمعة، ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٣٥

نيويورك

الرئيس:	السيد جانغ يشان	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دولغوف
	الأرجنتين	السيد مايورال
	بيرو	السيد رويز روساس
	جمهورية تنزانيا المتحدة	السيد ماهيغا
	الدانمرك	السيد فابورغ – أندرسن
	سلوفاكيا	السيد بريان
	غانا	نانا إفاه – أبنتنغ
	فرنسا	السيد دلا سابليير
	قطر	السيد البدر
	الكونغو	السيد غاياما
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير إمير جونز – باري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ساندرز
	اليابان	السيد أوشيما
	اليونان	السيد فاسيلاكيس

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

06-31890 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقِر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس (تكلم بالصينية): أود أن أبلغ أعضاء المجلس بأنني تلقيت رسالتين من ممثلَيْ الجمهورية العربية السورية ولبنان يطلبان فيهما دعوهما إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هذين الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة بدون أن يكون لهما حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بالنيابة عن المجلس، أرحب ترحيبا حارا بدولة الرئيس فؤاد السنيورة، رئيس وزراء لبنان. أرجو من نائب رئيس المراسم أن يصطحب رئيس الوزراء إلى مقعده على طاولة المجلس.

اصطُحب السيد فؤاد السنيورة، رئيس وزراء لبنان، إلى مقعد على طاولة المجلس.

بناء على دعوة الرئيس، شغل السيد عطية (الجمهورية العربية السورية) المقعد المخصص له على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالصينية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة.

أرحب بوجود الأمين العام، معالي السيد كوفي عنان، في هذه الجلسة.

أعطي الكلمة الآن لدولة الرئيس فؤاد السنيورة، رئيس وزراء لبنان.

السيد السنيورة (لبنان): السيدات والسادة، أود أن أشكركم على دعوتي لمخاطبة أعضاء مجلس الأمن. وأريد أن أنتهزها مناسبة للتعبير عن شكر لبنان الجزيل على الدعم الذي طالما قدمه مجلس الأمن للبنان، ولدعم سيادته واستقلاله وازدهاره. كما أود أن أشكر السيد الأمين العام للأمم المتحدة على سهره الدائم والدور النشط والإيجابي الذي طالما كان وما زال يقوم به تجاه لبنان في مختلف القضايا.

(تكلم بالانكليزية)

ويسعدني كثيرا أن أخاطب المجلس اليوم، أولا، لأطلعه على ما استجد من تطورات في لبنان، وثانيا، لنتشاطر أفكارنا بشأن عدد من المسائل التي تشكل مصدرا مشتركا للاهتمام والقلق.

ولكنني أود أولا أن أعرب عن امتناني العميق على الدعم الكبير الذي قدمته الأمم المتحدة إلى لبنان خلال التسعة عشر شهرا الماضية، بما في ذلك، على نحو خاص، الأمين العام ومجلس الأمن. وكان هذا الدعم مفيدا في مساعدة لبنان على المضي في انتقاله صوب تحقيق سلامة أراضيه، واستقلاله التام وسيادته، والأمر الأهم، التوصل إلى تلك النتائج بالوسائل السلمية. ولم يكن دعم الأمم المتحدة أمرا هاما للبنان فحسب، بل كان أيضا يعني الكثير جدا بالنسبة للمنطقة، لأن تحقيق السلام والأمن في لبنان يسهم في إحلال السلام والأمن في الشرق الأوسط. والدور الإيجابي الذي تضطلع به الأمم المتحدة دور هام أيضا لأنه يدل على أن في وسع المؤسسات الدولية أن تصبح فعالة في حماية الحقوق الشرعية للبلدان الصغيرة وفي تمكينها من نيل تلك الحقوق من خلال الوسائل السلمية.

إن جلسة اليوم حسنة التوقيت إذ أنها تعقد بعد إعداد التقرير الثالث للأمين العام عن قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) وقبل أن يعقد المجلس جلسة لمناقشة ذلك التقرير. وفي هذا الصدد، أود أن أشيد بالأمين العام وبممثله الخاص السيد تيري رود – لارسن، وأن أشكرهما على تقديم تقرير موضوعي ودقيق.

إن الانتقال التاريخي الكبير الذي بدأه الشعب اللبناني قبل عام لم يكتمل بعد. وهناك بالتأكيد عدد من التحديات الخطيرة التي تواجهنا. ولكنني أود أن أبدأ بما أعتقد أنها خطوات واسعة هامة قُطعت بالفعل على الطريق المفضي إلى لبنان الذي نريده: بلد يتمتع بالحكم الذاتي، ومستقر، وديمقراطي، ومعتدل، وأكثر ازدهارا.

وبعد أعوام عديدة من الحرب الأهلية، والاحتلال الإسرائيلي والوجود السوري، كانت خلالها معظم المسائل السياسة الكبرى يديرها غير اللبنانيين أو كانت في بعض الحالات تعتبر من المحرمات أو حساسة بحيث تتعذر معالجتها، بدأ اللبنانيون المشاركة في مناقشة حقيقية وجدية بشأن جميع المسائل السياسية. وكان مؤتمر الحوار الوطني، الذي بدأ في آذار/مارس الماضي، تعبيرا واضحا عن استعداد اللبنانيين للتصدي للمسائل الوطنية الصعبة بطريقة جدية وسلمية.

وعملية الحوار الوطني هذه التي تجمع ١٤ ممثلا لجميع الكتل البرلمانية حققت بالفعل تقدما كبيرا. وقد تم توافق الآراء على مسائل هامة من قبيل العلاقات مع سورية؛ وترسيم كل الحدود المشتركة بين لبنان وسورية، بما في ذلك أولا وقبل كل شيء منطقة مزارع شبعا؛ والسياسة العامة تجاه الفلسطينيين في لبنان؛ والتحقيق الدولي والعملية القضائية المتعلقة باغتيال رئيس الوزراء الحريري ورفاقه. وينبغي عدم التقليل من أهمية التوصل إلى اتفاق على هذه المسائل.

لقد أظهر الشعب اللبناني صمودا جديرا بالإعجاب في وجه محاولة منهجية لإرهابه وإرعابه عن طريق تفجيرات بالقنابل واغتيال عدد من الشخصيات السياسية والإعلامية المؤيدة للاستقلال. وهذا الصمود الجماعي يدلل على أن الشعب اللبناني قد قطع بالفعل شوطا بعيدا نحو إنشاء بلد قوي ومتّحد ومستقر – بلد لا يمكن تفتيته أو إرعابه بسهولة.

إن وضع العلاقات اللبنانية – السورية على الطريق الصحيح هو تحدٍّ كبير. والندوب التي خلّفتها التطورات المأساوية التي حدثت في الأشهر الـ ١٩ الماضية، والتي خلّفها التدخل الشديد في الشؤون الداخلية اللبنانية من الجهاز الأمني السوري لسنوات عديدة، ليس من السهل التئامها. ومع ذلك، وتوخيا للإنصاف، ينبغي لنا الإقرار بأن سورية اضطلعت خلال فترة كبيرة في السنوات الـ ٣٠ الماضية بدور هام وبنّاء جدا في وضع حد للمحاولات الرامية إلى تقسيم لبنان، وفي مساعدة لبنان على انسحاب القوات الإسرائيلية من معظم جنوب لبنان عام ٢٠٠٠. وفي الحوار الوطني، تم الاتفاق بالإجماع على أن العلاقات بين البلدين الشقيقين ينبغي أن تكون متينة وإيجابية تقوم على الاحترام المتبادل والمساواة وعدم التدخل، وأنا شخصيا أؤمن إيمانا قويا بذلك.

وهذه العلاقات تقتضي، أولا وقبل كل شيء، بذل جهد لإعادة إرساء الثقة بين البلدين، وقبولا حقيقيا من الحكومة السورية بوجود لبنان المستقل حقا، واعترافا صادقا بأن لبنان الحر والسيادي يمكنه أن يقيم علاقات طيبة مع سورية ويمكنه أن يخدم مصالح سورية والعرب على نحو أفضل. هذا هو التحدي. ونحن نرى أن ردا إيجابيا من سورية على الخطوات التي اتفقت عليها جميع الأطراف في الحوار الوطني – بما في ذلك إقامة علاقات دبلوماسية وترسيم الحدود بين البلدين، ومن ضمنها منطقة مزارع شبعا – سيكون دلالة على أن الحكومة السورية بدأت تقبل فكرة

أن قيام علاقات طيبة بين سورية ولبنان المستقل أمر ممكن. ومهما طال الزمن، سوف يتم التوصل إلى قيام علاقات طيبة بين لبنان وسورية على أساس الاحترام المتبادل، بل ويتعين التوصل إلى قيام هذه العلاقات لأنها تصب في مصلحة كلا البلدين.

ومنذ عام ١٩٧٨، ما فتئ لبنان يعاني من الاحتلال الإسرائيلي لأجزاء كبيرة من أرضه ومن عدة غزوات واعتداءات أخرى أسفرت كلها عن قدر كبير من التدمير والتفكك. وفي أيار/مايو ٢٠٠٠، انسحبت القوات الإسرائيلية من معظم الأراضي المحتلة ما عدا منطقة متاخمة لمرتفعات الجولان السوري تسمى مزارع شبعا. وبالنسبة إلينا، فإن تحرير هذه الأرض اللبنانية التي ما زالت محتلة هو مسألة وطنية ذات أولوية، ويتحتم على إسرائيل أن تنسحب من تلك الأرض، وأن تفرج عن المحتجزين اللبنانيين القابعين في سجونها، وأن تسلّم خرائط الألغام التي خلّفتها في الجنوب، وأن توقف انتهاكاتها للسيادة اللبنانية. ونتطلع إلى قيام الأمم المتحدة بدور نشط في مساعدتنا على تحقيق هذه المطالب المحقة.

إن ترسيم الحدود في منطقة مزارع شبعا اللبنانية – التي ما زالت إسرائيل تحتلها حتى بعد انسحابها من جنوب لبنان في عام ٢٠٠٠ – أمر هام في ذلك السياق لأنه يؤثر تأثيرا كبيرا في قدرتنا على تحرير تلك المنطقة. والاتفاق مع سورية على الخط الحدودي الذي يفصل مزارع شبعا عن مرتفعات الجولان السوري سيكون خطوة هامة نحو تحقيق الانسحاب الكامل للإسرائيليين من لبنان إلى الحدود المعترف بها دوليا، وفقا لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨). ولقد أعلنت بالفعل الحكومة السورية شفويا أن منطقة مزارع شبعا جزء من الأرض اللبنانية. وكذلك، حسبما يشير إليه تقرير الأمين العام، ذكر الرئيس الأسد في حزيران/يونيه ٢٠٠١ أنه

”وفقا للقانون الدولي، يعود إلى الدول المعنية المتجاورة أن تحدد مركز أرض ما. وحالما يتم الانتهاء من مناقشة الأمر، يجري تسجيل اتفاق مع السلطات الدولية. وفي حالة شبعا، تقع مسؤولية ذلك بالضبط على سورية ولبنان“.

وعليه، ووفقا لتوافق الآراء اللبناني حول هذه المسألة، اتصلنا بالحكومة السورية بغية ترسيم الحدود في تلك المنطقة. وستقوم الحكومتان حينئذ بإيداع اتفاق الحدود لدى الأمم المتحدة التي ستستخلص النتائج المناسبة. ونحن ما زلنا بانتظار رد إيجابي من سورية. على أية حال، سوف نسأل الأمين العام أن يؤكد الخطوات المحددة التي تتطلبها الأمم المتحدة للاعتراف بالسيادة اللبنانية على أرض مزارع شبعا.

وثمة أولوية حكومية أخرى هي تنفيذ السياسات المتعلقة بالفلسطينيين في لبنان عن طريق الحوار، وهو ما وافقت عليه بالإجماع جميع أطراف الحوار الوطني. وهذا يشمل إجراء مناقشات مع الجانب الفلسطيني لإنهاء جميع الوجود المسلح خارج مخيمات اللاجئين في غضون ستة أشهر، ومن ثم معالجة مسألة السلاح والأمن داخل المخيمات – وكل ذلك وفقا لسيادة لبنان وواجب الدولة تجاه توفير الأمن للجميع على أرضها عملا باتفاق الطائف للمصالحة الوطنية عام ١٩٨٩.

ولقد بدأت الحكومة أيضا بذل جهد كبير لتحسين الظروف المعيشية للاجئين الفلسطينيين بالتعاون مع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) التي تجسد مسؤولية المجتمع الدولي تجاه أولئك اللاجئين الذين طُردوا من بلدهم فلسطين عند قيام إسرائيل.

وليس سرا أن علاقة لبنان مع اللاجئين الفلسطينيين الموجودين على أرضه ما فتئت صعبة لسنوات عديدة. ففي بعض الفترات، اتصفت العلاقة بصراع مسلح. والحقيقة

أيضا أن الظروف المعيشية الصعبة في المخيمات الفلسطينية جعلتها أرضا خصبة وملاذا آمنا لمختلف الفصائل المسلحة. ونحن نعتزم بذل قصارى جهدنا، بمشاركة المجتمع الدولي والبلدان المانحة، للمساعدة على تغيير الظروف المعيشية في مخيمات اللاجئين. ولقد بدأنا إجراء مناقشات مع الفلسطينيين لتلبية احتياجاتهم الاقتصادية والإنسانية، إضافة إلى مسألتَيْ السلاح والأمن. وفي الفترة المقبلة، نعتزم المضي في مناقشة جميع تلك المسائل، لا سيما مع البلدان المانحة، بغرض توفير المساعدات اللازمة عن طريق الأونروا لأجل تحسين الظروف المعيشية للاجئين الفلسطينيين في لبنان حتى يتم التوصل إلى حل نهائي لهم في سياق عملية السلام ووفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادرة السلام العربية.

وبالإضافة إلى تنفيذ القرارات التي اتخذها مؤتمر الحوار الوطني بالفعل، ثمة تحدٍّ آخر يتمثل في التوصل إلى اتفاق بشأن مسألتين متبقيتين لا يزال يتعين تناولهما. المسألة الأولى هي رئاسة الجمهورية.

وحاليا، تعتبر الأغلبية البرلمانية أن تمديد رئاسة الرئيس لحود في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ لثلاث سنوات أخرى كان نتيجة لتدخل سوريا وقسرها – مما كان له تأثير كبير على البرلمان اللبناني آنذاك – ضد كل النصائح لإثنائها عن ذلك التدخل المتعسف. ولأن الأغلبية البرلمانية لا تكفي لتقصير فترة رئاسة الرئيس لحود دستوريا، وبالتالي تمهيد الطريق لانتخاب رئيس جديد، أحيلت القضية إلى مؤتمر الحوار الوطني بأمل التوصل إلى توافق في الآراء. وكان ذلك عسيرا حتى الآن. وسينعقد مؤتمر الحوار الوطني في ٢٨ نيسان/أبريل لكي يتناول القضية مرة أخرى. ولا يزال الاتفاق على ذلك يمثل تحديا.

وثمة قضية أخرى سيتناولها مؤتمر الحوار الوطني عندما يستأنف عمله ألا وهي أسلحة حزب الله ودوره في الدفاع عن لبنان. وبينما هناك توافق في الآراء في عموم لبنان على الدور الهام الذي مارسته المقاومة بريادة حزب الله، في فرض انسحاب إسرائيل من الجنوب في أيار/مايو ٢٠٠٠، وكذلك على الركن الجنوبي الشرقي للبلد، ألا وهو مزارع شبعا التي لا تزال محتلّة، يبقى دور أسلحة حزب الله في الدفاع عن لبنان في المستقبل موضع نقاش وطني. وسيجري النقاش في سياق استراتيجية أقرها اللبنانيون كافة تتعلق بكيفية الدفاع عن لبنان على أفضل وجه، في ضوء خلفية أحكام اتفاق الطائف لعام ١٩٨٩، وقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بلبنان واستمرار احتلال مزارع شبعا، علاوة على تاريخ إسرائيل الطويل في غاراتها على الأراضي اللبنانية وانتهاكاتها لها. ويمثل التوفيق بين تلك الاعتبارات وواجب الدولة الطبيعي في أن تكون المصدر الوحيد لتوفير الأمن لجميع مواطنيها والمقيمين على أرضها، وحقها في فرض احتكارها على الأسلحة وبسط سلطتها الكاملة على جميع أرجاء البلد، تحديا كبيرا يتعين التصدي له في الفترة القادمة.

ويأتي اجتماعنا اليوم في غمرة مشاوراتنا مع الأمم المتحدة بخصوص تشكيل محكمة ذات طبيعة دولية لمحاكمة المتورطين في اغتيال رئيس الوزراء الراحل توفيق الحريري ورفاقه. وأود هنا أن أعرب عن تقديرنا العميق للعمل البارع الذي اضطلع به السيد سيرج برامرتز ولجنة التحقيق، التي نأمل أن يكون النجاح حليفها في الكشف عن هوية مرتكبي تلك الجريمة الإرهابية وتقديمهم للعدالة. وهذا مهم، ليس فيما يتعلق باغتيال الحريري فحسب – الذي يعتبر جانبا مهمّا جدا– ولكنه مهم أيضا لأن لبنان كان أكثر بلدان المنطقة معاناة من الاغتيالات السياسية خلال العقدين الماضيين. وسيشكل الكشف عن الحقيقة وإقامة العدالة على من تثبت إدانتهم رادعا كبيرا في المستقبل لمن تسوّل لهم أنفسهم ارتكاب تلك الجرائم الشنيعة في لبنان أو أماكن أخرى. ومن أجل ضمان الاستمرار في التحقيق والمساعدة على التوصل إلى اختتامه بنجاح، نؤيد تأييدا قويا تمديد ولاية السيد برامرتز، التي نعتبرها ضرورية.

وفيما يتصل بتشكيل محكمة ذات طبيعة دولية، أود أن أشكر مجلس الأمن على وضع هذه القضية على المسار السريع – وهي مسألة نوليها أهمية قصوى. ونحن على أهبة الاستعداد لاختتام مناقشاتنا مع الفريق القانوني للأمم المتحدة بأسرع وقت ممكن وذلك لكفالة الانتقال من مرحلة التحقيق إلى مرحلة المحكمة انتقالا سلسا.

إن منطقتنا في حالة اضطراب كبير. و ما يحدث في لبنان لـه وقـع كـبير علـى المنطقـة برمتـها. ونحـن بـصفتنا لبنانيين، وجزءا من العالمين العربي والإسلامي أيضا، لدينا مصلحة ومسؤولية في العمل معا ضد قوى التطرف واليأس من خلال التصدي للأسباب الكامنة وراءها. ونروم العودة إلى مبادئ الاعتدال والتسامح الحقّة التي تتسم بها منطقتنا والأديان التي انطلقت منها.

وللمجتمع الدولي أيضا مصلحة ومسؤولية في مساعدة شعوب المنطقة على نبذ مشاعر العجز واليأس، والمساهمة في جهودها الرامية إلى بناء مجتمعات أكثر ديمقراطية وازدهارا. والتحامل على العرب والمسلمين المتزايد الانتشار ووضعهم في قوالب جاهزة تُصوِّرهم باعتبارهم عنيفين أو يحملون مشاعر عداء متأصل للغرب، لا يؤدي إلا إلى زيادة إحساسهم بالمهانة والغضب – مثلما يفعل عدم قيام المجتمع الدولي برفع الظلم المفرط الذي لحِق بالشعب الفلسطيني. وهذا الإحساس بالظلم الشديد، على مدى ستة عقود، ساهم بلا ريب في الشعور بالعجز والمهانة في العالمين العربي والإسلامي. وأتاح أيضا تربة خصبة لأصحاب العقول المتطرفة والعنيفة للانخراط – باسم الدين – في أنشطة ضد الأبرياء تناقض مبادئ كل الديانات. وفضلا عن ذلك، تواصل إسرائيل رفض مبادرة السلام العربية، وبالتالي فإنها تبقى على انعدام الاستقرار في المنطقة وفي العالم الإسلامي بأسره.

وإذا تمكّنا جميعا من التعاون وتعبئة جهودنا المشتركة لتحقيق سلام عادل وشامل بين الإسرائيليين والفلسطينيين، علاوة على البلدان العربية الأخرى، فإننا سنساهم في إحلال الديمقراطية والسلام في العالمين العربي والإسلامي. وينبغي أن يكون ذلك هدفا ذا أولوية للمجتمع الدولي. فهناك الكثير على المحك. ومسؤولية المجلس، ومسؤوليتنا جسيمتان. ولبنان ثابت في طريقه حتى النهاية. ونأمل أن يكتب لنا النجاح، معا.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد عطية (الجمهورية العربية السورية): السيد الرئيس، أود بداية أن أشكركم على إتاحة الفرصة لي للإدلاء ببيان أمام مجلس الأمن حول الحالة في الشرق الأوسط. وأود أيضا أن أرحب بوجود السيد كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة معنا في هذه الجلسة، وأرحب أيضا بحضور السيد رئيس مجلس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة، الذي قدم لنا عرضا حول الأوضاع في لبنان.

لقد طلب وفدي المشاركة والحديث في هذه الجلسة لتوضيح وجهة نظر سورية من بعض القضايا التي عرضها قبل قليل رئيس وزراء لبنان السيد فؤاد السنيورة. ونود أن نؤكد في هذا الإطار أن العلاقات الثنائية بين البلدين والشعبين السوري واللبناني علاقات مميزة تحكمها عوامل التاريخ والجغرافيا، ولا يمكن لأي عوامل خارجية أن تفصل أحدهما عن الآخر. ونعبِّر في هذا الإطار عن الأسف لمحاولات بعض الأطراف على الساحة اللبنانية للإساءة إلى هذه العلاقات بطريقة أو بأخرى، وذلك بهدف إشاعة أن هناك توترات بين البلدين الشقيقين.

لقد ساهمت سورية في تحقيق الاستقرار وإنهاء الحرب الأهلية المدمرة في لبنان. كما بذلت دماء عدد كبير من خيرة أبنائها لضمان سيادة واستقلال لبنان. وساهمت في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان. وقد أشار السيد رئيس وزراء لبنان في بيانه إلى الدور الهام والبنّاء الذي

لعبته سورية في وضع حد لمحاولات تقسيم لبنان ومساعدته على بناء وحدته الوطنية.

وأود أن أتطرق إلى مسألة ترسيم الحدود السورية واللبنانية، وأوضح أننا لا نرى في سورية وجود مشكلة حدودية بين البلدين كما يصورها البعض. ومع ذلك، فقد أعلنت سورية استعدادها لترسيم الحدود مع لبنان، وهناك رسالة من السيد رئيس وزراء سورية إلى نظيره اللبناني بهذا الخصوص.

أما فيما يتعلق بترسيم الحدود في مزارع شبعا، فإن منطقة مزارع شبعا منطقة واقعة تحت الاحتلال الإسرائيلي؛ ولا بد من انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة حتى يتمكن البلدان من ترسيمها. لأنه لا يمكن رسم الحدود في شبعا إلا بعد تحريرها من الاحتلال.

وفيما يتعلق بمسألة التمثيل الدبلوماسي بين البلدين، فإن ما بين سورية ولبنان منذ عام ١٩٩٠ من اتفاقات ومؤسسات قائمة وهامة، تفوق كثيرا في مكانتها مسألة تبادل السفارات. لقد أكدت سورية وتؤكد احترامها الكامل لسيادة واستقلال لبنان، وأكدت أن مسألة إقامة سفارات مسألة سيادية. ومع ذلك، فإنه في حال وجود رغبة مشتركة بين الجانبين لإقامة علاقات دبلوماسية فإنه يمكن النظر في ذلك.

وتؤكد سورية دعمها للحوار الوطني اللبناني بين الأشقاء اللبنانيين. ونتمنى لذلك الحوار النجاح لما فيه مصلحة وخير الشعب اللبناني. وفي هذا الإطار فإننا نعتقد بضرورة ترك كافة المواضيع التي يجري بحثها بين اللبنانيين لكي يتم الاتفاق عليها فيما بين الأطراف السياسية في لبنان دون أي تدخل خارجي.

لقد نفذت سورية الأحكام المتعلقة بها في إطار قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، عندما سحبت كل قواتها ومعداتها وجهازها الأمني من لبنان في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٥. ونستغرب محاولة بعض الأطراف إقحام مسألتَيْ التبادل الدبلوماسي وتعيين الحدود بين البلدين الشقيقين في إطار ولاية القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). ونؤكد مجددا أن مسألتَيْ إقامة العلاقات الدبلوماسية وترسيم الحدود بين البلدين الشقيقين هما مسألتان تقعان في صميم السلطان الداخلي لكل من سورية ولبنان ولا يجوز لمجلس الأمن التدخل في هاتين المسألتين انسجاما مع الفقرة ٧ من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة، التي تنص على أنه ”ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون الداخلية التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما“.

تتوق منطقتنا العربية إلى تحقيق السلام العادل والشامل، وتطبيق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وإن السلام في الشرق الأوسط لا يمكن أن يتحقق إلا بانسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي العربية المحتلة في الجولان السوري ومزارع شبعا اللبنانية والأرض الفلسطينية إلى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧. وإن قيام بعض الأطراف باستغلال موقعها في مجلس الأمن لتنفيذ قرارات محددة وبصورة انتقائية، لن يخدم هدف تحقيق السلم والأمن في المنطقة، بل سيساهم في تفاقم حالة عدم الاستقرار والتوتر. ونتمنى من الدول الأعضاء في مجلس الأمن إظهار ذات الحماسة التي تظهرها عند تطبيق قرارات معينة، وذلك من أجل تنفيذ القرارات المتصلة بالنزاع العربي الإسرائيلي، وخاصة القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

الرئيس (تكلم بالصينية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدعو أعضاء المجلس إلى جلسة سرية لمواصلة مناقشة الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٠٥.